الصين تنتقد سياسة «الاستقواء» الأميركية

الحروب التجارية تطغى على نقاشات مجموعة السبع

ماكرون مستقبلا ميركل وجونسون

نددت بكين بالقرار الأمريكي الأخير الذي قضى بفرض رسوم جمركية جديدة على البضائع الصينية، وعَدَّت واشنطن ستتحمل عواقب سياسة «الاستقواء» التي تنتهجها.

بحسب «الفرنسية»، فقد حذّر القادة الأوروبيون أيضا الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من تداعيات النزاع التجاري المتواصل مع الصين وأوروبا، والمتوقع أن تطغى على نقاشات مجموعة السبع التي بدأت مساء أمس في فرنسا.

وزادت بكين الرسوم على بضائع أمريكية بقيمة 75 مليار دولار، ردا على زيادة الولايات المتحدة الرسوم على بضائعها في الأول من (أغسطس)، فما كان من ترمب إلا أن رد بالإعلان عن زيادة جديدة في الرسوم على سلع صينية لتصل القيمة الإجمالية للبضائع الصينية المفروضة رسوم عليها إلى 550 مليار دولار. وندّد متحدث باسم وزارة التجارة الصينية بالسياسة «الحمائية التجارية وسياسة الاستقواء» للولايات المتحدة، وقال المتحدث «إن ما أعلنته الولايات المتحدة سيضر على نحو خطير بالنظام التجاري متعدد الأطراف والنظام الطبيعي للتجارة الدولية»، محذرا من أن الولايات المتحدة «ستتحمل عواقب أفعالها».

وأضاف المتحدث أن «بلاده تحث الولايات المتحدة بشدة على عدم إساءة تقدير الوضع أو الاستهانة بإصرار الشعب الصيني، ويجب أن تتوقف على الفور عن ممارساتها الخاطئة أو تتحمل جميع العواقب».

وبحلول نهاية العام، سيكون النزاع التجاري المحتدم قد أثر تقريبا في الواردات والصادرات كافة بين البلدين، وتثير هذه التبدلات السريعة قلق الشركات الأمريكية التي يعتمد كثير منها على الصين للتصنيع أو للحصول على بضائع جاهزة. وأدت هذه المواجهات التجارية إلى تباطؤ النمو الأمريكي وأوهنت الاقتصاد العالمي، كما أن التهديد الماثل بحصول تدهور خطير تسبب في تراجع البورصات بشكل حاد. بدوره، حذّر دونالد توسك رئيس المجلس الأوروبي من أنّ النزاع التجاري المتصاعد الذي يشنّه ترمب ضد الصين وأوروبا قد يدفع الاقتصادات حول العالم باتجاه الركود.

كما حذّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي تستضيف بلاده قمة مجموعة السبع في مدينة بياتريس، من الآثار السلبية الواسعة الناجمة عن الخلافات التجارية.

وأثار إعلان ترمب عن زيادة الرسوم الشكوك في فرص التوصل إلى تسوية سريعة في الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين، التي ستشمل بحلول نهاية العام جميع الواردات والصادرات المتبادلة بين البلدين تقريبا.

واتهم ترمب الصين بـ»استغلال الولايات المتحدة في مجال التجارة وسرقة الملكية الفكرية وأمور أخرى كثيرة»، وقال «يجب علينا تحقيق التوازن في هذه العلاقة التجارية غير المتكافئة».

وأعلن ترمب قراراته عبر سلسلة تغريدات كشفت عن زيادة الرسوم من 25 في المائة الى 30 في المائة، على بضائع صينية بقيمة 250 مليار دولار بدءا من الأول من (أكتوبر).

وزاد رسوما على بضائع بقيمة 300 مليون دولار كانت محددة بنحو 10 في المائة ومقررا أن تدخل حيز التنفيذ في الأول من أيلول (سبتمبر)، لتصبح 15 في المائة.

وغرد ترمب «ما كان يجب على الصين أن تفرض رسوما جديدة على بضائع أمريكية بقيمة 75 مليار دولار لدوافع سياسية».

وبينما عملت بكين لمدة ثلاثة أسابيع على الإعداد لردها برفع الرسوم، احتاج ترمب إلى أقل من عشر ساعات ليرد باجراءات انتقامية.

وتثير هذه التبدلات السريعة قلق الشركات الأمريكية التي يعتمد كثير منها على الصين للتصنيع او للحصول على بضائع جاهزة.

ويعتقد ديفيد فرانش من الاتحاد الوطني لتجار البيع بالتجزئة، أنه «من المستحيل على الشركات أن تخطط للمستقبل في مثل هذه البيئة»، وأضاف «من الواضح أن مقاربة الإدارة لا تؤتي ثمارها، والرد ليس بفرض مزيد من الضرائب على الشركات والمستهلكين الأمريكيين، إلى أين سيؤدي بنا هذا»؟ جاء هذا التصعيد عشية قمة مجموعة السبع في فرنسا، حيث من المتوقع أن يناقش ترمب التوتر مع الأوروبيين وكندا واليابان، الناتج أيضا عن الرسوم الجمركية. وأدت هذه المواجهات التجارية إلى تباطؤ النمو الأمريكي وأوهنت الاقتصاد العالمي، كما أن التهديد الماثل بحصول تدهور خطير تسبب في تراجع البورصات بشكل حاد.

الاقتصاد السوداني يحتاج 10 مليارات دولار لإعادة البناء

عبد الله حمدوك

قال رئيس الوزراء السوداني الجديد عبد الله حمدوك إن السودان يحتاج ثمانية مليارات دولار مساعدة أجنبية خلال العامين المقبلين لتغطية الواردات وللمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد بعد الاضطرابات السياسية المستمرة منذ شهور.

وقال حمدوك، الذي أدى اليمين قبل ثلاثة أيام لرئاسة الحكومة الانتقالية بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، إن هناك حاجة إلى ملياري دولار أخرى خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

وتابع قائلا "السودان يحتاج بصورة عاجلة إلى واحد إلى اثنين مليار دولار لا بد تتوفر كاحتياطي من النقد في البنك المركزي للمساعدة في إيقاف تدهور سعر صرف الجنيه".

وقال الخبير الاقتصادي (61 عاما) الذي سبق أن تولى منصب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إنه بدأ محادثات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمناقشة إعادة هيكلة ديون السودان وتواصل مع الدول الصديقة وهيئات التمويل بشأن المساعدات.

وأضاف "بدأنا اتصالات مع الجهات المانحة وبعض الأطراف في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي وحجم ديون السودان حوالى 56 مليار دولار ولكن لا بد من الوصول أولا لتفاهمات حول فوائد الدين السيادي والتي تبلغ حوالي ثلاثة مليارات دولار لأن النظام السابق كان يعجز عن السداد".

وأردف قائلا "الوصول لهذه التفاهمات سيفتح الطريق لاستفادة السودان من برامج الاعفاءات من الديون وجدولة الديون والحصول على المنح والقروض". وأدى تصاعد غضب الجماهير من نقص المواد الغذائية والوقود والعملة الصعبة إلى اندلاع مظاهرات حاشدة أجبرت البشير في نهاية المطاف على التنحي في أبريل نيسان.

وقال حمدوك في أول مقابلة مع وسيلة إعلام أجنبية منذ توليه منصبه إنه يجري اتصالات من أجل تحقيق ذلك وإن الاحتياطيات في البنك المركزي ضعيفة ومنخفضة للغاية.

ومع ذلك قال حمدوك "لن يكون هناك فرض روشتة الصندوق والبنك الدولي على السودان".

وفيما يتعلق بالدعم الحكومي للخبز والوقود والكهرباء والدواء وهو أمر صعب سياسيا، قال حمدوك "رفع الدعم قضية محورية في السودان وسنحاول الاستفادة من تجارب بعض الدول وقضية رفع الدعم هي جزء من الاقتصاد السياسي القرار حوله سنتخذه بعد نقاشات عميقة مع شعبنا والشعب هو من سيحدد القرار في هذا الملف".

وأوضح أيضا أنه يجري محادثات مع الولايات المتحدة لرفع السودان من قائمتها للدول الراعية للإرهاب. ووضع السودان على القائمة تركه معزولا عن النظام المالي الدولي منذ 1993. ولم يرد تعليق من واشنطن أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

«المركزي الألماني» يحذر من الإفراط في التقدير السلبي للاقتصاد

حذر ينس فايدمان، محافظ البنك المركزي الألماني، من الإفراط في التقدير السلبي للوضع الاقتصادي في البلاد.

بحسب «الألمانية»، دعا فايدمان في تصريحات لصحيفة «فرانكفورتر الجماينه زونتاجس تسايتونج» الألمانية ، إلى عدم السقوط في «حالة من رد الفعل المحموم، أو التشاؤم».

وأوضح فايدمان أن الحالة الحالية عبارة عن تباطؤ اقتصادي، مشيرا إلى أن الاقتصاد الألماني عائد من حالة انتعاش طويلة الأمد، شهدت أرقاما قياسية في التوظيف واستنفاذا للطاقات الإنتاجية.

وأعرب محافظ «المركزي الألماني» عن اعتقاده أنه لا يوجد في الوقت الراهن سبب لوضع برنامج اقتصادي كبير، مشددا على أنه في حال حدوث ركود حقيقي، سيكون ذلك بمنزلة تحد للسياسة المالية للحكومة الألمانية.

سجل الاقتصاد الألماني الذي يعتمد على التصدير، في الربع الثاني ركودا، متأثرا بالصراعات التجارية الدولية وتراجع حالة الاقتصاد العالمي، فقد انكمش إجمالي الناتج المحلي لألمانيا، وفقا لبيانات المكتب الاتحادي للإحصاء، بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بالربع الأول.

وكان أكبر اقتصاد في أوروبا حقق نموا بنسبة 0.4 في المائة في الربع الأول من 2019، ولا تزال الآفاق بالنسبة إلى الاقتصاد في الربع الثالث الراهن غير محددة، إذ إن المختصين يتحدثون عما يعرف بـ»الركود الفني» في حال انخفض الأداء الاقتصادي لربعين متتاليين، وهو في هذه الحالة يكون ركودا طفيفا للغاية، وذلك على عكس انكماش الأداء الاقتصادي على مدار عام بأكمله مقارنة بالعام السابق عليه، وهو الأمر غير المتوقع بالنسبة إلى الاقتصاد الألماني الذي سجل أعلى نسبة ركود له في عام 2009 على إثر الأزمة المالية العالمية.

من جهة أخرى، أعرب أولاف شولتس، وزير المالية الألماني، عن دعمه لخطط حزبه الاشتراكي الديمقراطي الرامية إلى إعادة فرض ضريبة على الممتلكات.

وفي تصريحات لصحيفة «هاندلسبلات» الألمانية الصادرة ، قال نائب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل «صاحبت فريق العمل الذي شكله الحزب، وأدعم النتيجة التي توصلوا إليها باتباع النموذج السويسري».

وكان تورستن شيفر جومبل، الرئيس المؤقت للحزب الاشتراكي، أعلن أنه يسعى من خلال فرض ضريبة بنسبة 1 في المائة على الممتلكات إلى جمع عشرة مليارات يورو، ومن المنتظر أن يتم طرح خطته داخل رئاسة الحزب غدا.

يأتي ذلك قبل نحو أسبوع من انتخابات محلية مهمة في ولايتي سكسونيا وبراندنبورج، شرقي ألمانيا، وأوضح جومبل في مقابلة مع صحيفة «راينيشه بوست» أنه ستكون هناك ممتلكات معفاة من الضريبة التي ستُفْرَض بداية من مقدار معين للأملاك، لكنه قال «إنه لم يُحَدَّد بعد هذا المقدار». في المقابل، يتخوف ساسة داخل تحالف المستشارة ميركل وممثلون لشركات من أن تؤدي إعادة تطبيق هذه الضريبة إلى الإضرار بألمانيا كمقر اقتصادي.

وصرح جومبل بأن النموذج السويسري يعد مثالا يحتذى في تطبيق هذه الضريبة، مشيرا إلى أن هذا النظام يتضمن قواعد خاصة بالنسبة إلى الأوضاع الاقتصادية المختلة.

مصطفى: خفض الفائدة بمصر سيساعد في انتعاش القطاع العقاري

هشام مصطفى

قال هشام طلعت مصطفى العضو المنتدب لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، أكبر شركة تطوير عقاري مدرجة في البورصة المصرية، لرويترز إن خفض أسعار الفائدة بمصر سيساعد في انتعاش القطاع العقاري وزيادة الطلب على الشراء.

خفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية 150 نقطة أساس يوم الخميس للمرة الأولى منذ فبراير. ونزل سعر الإيداع لأجل ليلة واحدة إلى 14.25 بالمئة من 15.75 بالمئة، وسعر الإقراض لليلة واحدة إلى 15.25 بالمئة من 16.75 بالمئة.

وقال مصطفى "خفض الفائدة قرار إيجابي سيكون له تأثير في انتعاش القطاع وزيادة الطلب على الشراء... كلما حدث خفض في الفائدة تراجع الاحتفاظ بالسيولة وزاد الإنفاق وتحسنت الأسواق وخاصة العقارية.

"خفض الفائدة يغري المستثمرين في الأدوات المالية للاتجاه نحو السوق العقارية".

عاني الكثير من المطورين العقاريين في مصر من تباطؤ الطلب على وحدات الإسكان الفاخر في الآونة الأخيرة، وهو ما دفع الشركات إلى ابتكار أساليب تسويقية جديدة مثل زيادة فترات السداد إلى ما بين 10 و15 عاما بجانب عدة وسائل أخرى.

وفي حين تراجعت تعاقدات ومبيعات عدد كبير من شركات القطاع، بلغت تعاقدات مجموعة طلعت مصطفى 21.3 مليار جنيه (1.29 مليار دولار) في 2018 مقابل 13.1 مليار جنيه في 2017. وتستهدف المجموعة تعاقدات بقيمة 24 مليار جنيه في 2019.

ومن أبرز مشروعات الشركة في القاهرة مدينة الرحاب ومشروع مدينتي بشرق القاهرة المقام على مساحة ثمانية آلاف فدان.

بريطانيا تحمي تدفقات بقيمة 17.7 مليار دولار باتفاق تجاري مع كوريا

وقعت بريطانيا وكوريا الجنوبية اتفاقا يتيح للبلدين مواصلة المعاملات التجارية بينهما بحرية، بعد دخول «بريكست» حيز النفاذ. يحل الاتفاق محل الشروط الحالية الواردة في اتفاق تجاري للاتحاد الأوروبي مع كوريا الجنوبية، وهو يحمي تدفق المبادلات الثنائية السنوية التي بلغت 14.6 مليار جنيه استرليني «16 مليار يورو – 17.7 مليار دولار» في 2018.

بحسب «الفرنسية»، نال الاتفاق دعما فوريا من مصدرين بريطانيين كبيرين لكوريا الجنوبية هما شركة صناعة السيارات الفارهة بنتلي وشركة صناعة الأدوات المنزلية دينبي بوتري.

وأفادت ليز تراس وزيرة التجارة الدولية البريطانية في بيان «أولويتي هي ضمان أن تكون الشركات البريطانية مستعدة لـ»بريكست»، ووقعت تراس الاتفاق مع يو ميونج هي وزيرة التجارة الكورية الجنوبية.

وأشادت وزيرة التجارة الكورية الجنوبية «بالشراكة الاقتصادية القيّمة» بين البلدين، مشيرة إلى أن توقيع «اتفاق التجارة الحرة سيزيل كثيرا من الغموض بشأن «بريكست».

وهذا أول اتفاق تجاري لبريطانيا في مرحلة ما بعد «بريكست» في آسيا، ويأتي بعد توقيع اتفاقات مماثلة مع تشيلي وآيسلندا والنرويج وسويسرا، ومن المقرر أن تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي في 31 (أكتوبر) المقبل. إلى ذلك، عدّ بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني أمس الفقرات المتعلقة بإبقاء الحدود الإيرلندية مفتوحة في اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غير ضرورية، ويمكن الاستغناء عنها وتبني إجراءات فنية مختلفة بدلا منها. وأضاف جونسون قبل غداء عمل في باريس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «المباحثات التي أجراها مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل شجعته بصورة كبيرة»، حيث ذكرت أنه يمكن التوصل إلى حل خلال الـ30 يوما المقبلة. من جهته، صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن «مستقبل المملكة المتحدة لا يمكن أن يكون إلا في أوروبا»، مؤكدا أنه يمكن التوصل إلى حل «خلال 30 يوما» حول مسألة الحدود الإيرلندية من أجل تأمين خروج منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وينص البند المتعلق «بشبكة الأمان» على أن تبقى المملكة المتحدة بأكملها ضمن «منطقة جمركية واحدة» مع الاتحاد الأوروبي، بسبب عدم وجود حل أفضل لنهاية المرحلة الانتقالية، كما من أجل تفادي عودة حدود فعلية بين مقاطعة إيرلندا الشمالية البريطانية وجمهورية إيرلندا.

الهند تدرس إعفاء المستثمرين الأجانب من ضريبة الأثرياء

نيرمالا سيثارامان

صرح مسؤول هندي أن نيودلهي ربما تتراجع قريبا عن قرار فرض ضرائب إضافية على المستثمرين الأجانب.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن المسؤول الحكومي الهندي الذي اشترط عدم الكشف عن هويته قوله إن الحكومة تعمل على اتخاذ خطوات لتعزيز الاقتصاد، وربما يكون من بينها إعفاء المستثمرين الأجانب من ضريبة على الأشخاص بالغي الثراء، وكان قد أعلن عنها في مشروع الموازنة.

وكان وزير المالية الهندي نيرمالا سيثارامان قد اقترح زيادة الضرائب على الأشخاص الذين يزيد دخلهم السنوي عن 20 مليون روبية (283 ألف دولار) بنسبة ثلاثة بالمئة، وعلى الأشخاص الذين يزيد دخلهم عن 50 مليون روبية بنسبة 7 بالمئة.

وقد تؤدي هذه الخطوة إلى استهداف المستثمرين الأجانب بشكل غير متعمد بالضرائب الجديدة.

وذكرت بلومبرج أن هذه الضرائب المقترحة فضلا عن غياب الإجراءات الرامية لتعزيز الاقتصاد في مشروع الموازنة الذي طرح في الخامس من يوليو الماضي قد يدفع المستثمرين الأجانب إلى سحب أكثر من 3 مليار دولار من البورصة الهندية مما سوف يتسبب في ضغوط على الأسهم والعملة الوطنية في الهند.

تراجع مبيعات سندات الشركات ذات العائد المرتفع في أميركا

تراجعت مبيعات سندات الشركات ذات العائد المرتفع في الولايات المتحدة إلى ما يقرب من الصفر الأسبوع الماضي، في حين انخفضت هوامش العائد 30 نقطة أساس، كما سجل المؤشر القياسي للسوق عوائد بنسبة 0.72 %.

وذكرت وكالة أنباء بلومبرج أن الإصدارات الجديدة انخفضت إلى 1.25 مليون دولار للأسبوع المنتهي في 23 أغسطس مقابل 6.55 مليار دولار في 5 صفقات في الأسبوع السابق.

وحتى الآن هذا الشهر، كان عرض الإصدار الجديد خلال الشهر الحالي وحتى الآن 14.4 مليار دولار مقابل 22.8 مليار دولار عن الفترة نفسها من الشهر السابق، وبلغت القيمة 196.3 مليار دولار منذ بداية العام حتى الآن، مقابل 152 مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق.

«المصارف العربية» تتوقع اكتمال التحول الرقمي خلال 5 أعوام

توقع اتحاد المصارف العربية، اكتمال تحويل العمل المصرفي في الإدارات لدى حكومات العالم والقطاعات الخاصة والشركات إلى «رقمي» خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وقال وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية؛ «إن أعمال المؤتمر المشترك بين اتحاد المصارف العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الذي يعقد الشهر المقبل، تركز بشكل أساس على موضوع التكنولوجيا والابتكارات المالية». وذكر أن المؤتمر يأتي ضمن مبادرة عربية – أوروبية أطلقها الاتحاد عام 2015 ودعمها البنك الأوروبي المركزي لتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية. ويفتتح الاتحاد أعمال المؤتمر المشترك بين اتحاد المصارف العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الذي يعقد في باريس تحت عنوان «الابتكارات المالية».